اقول ح

وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز هذا هو الحق وذلك لان التقديم انما افاد الحصر
بناء على ما ذكر من ان التقديم يدل على ان المخاطب قد اصاب في اصل الحكم واخطا في قيد من قيوده فصار ذكر القيد اهم
عند المتكلم فيقدمه في الذكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطائه وهذا السبب مشترك بين الافعال والمشتقات
بل والجوامد ايضا الا ان معاني الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا امور ثابتة غير متغيرة فلا يقع الخطا فيها في
الامور المعروفة فلم يلتفت اليها اقول نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري اقول التقديم في هذا المثال لما افاد نفي
الفعل عن المذكور واثبته للمسند اليه وثبوته لغيره لم يكن مفيدا لتخصيصه بالخبر الفعلي بل لتخصيص غيره به
وتخصيصه لان النزاع اذا وقع في فعل واريد تخصيصه فذلك التخصيص يشتمل على اثبات ونفي فربما يصرح
بالاثبات وحده ويفهم النفي ضمنا كقولك انا سعيت في حاجتك وربما يعكس كقولك ما انا قلت هذا وربما
يصرح بهما معا بناء على اختلاف المقامات وعلى كل تقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له لا بما نفي عنه والمص
نسب التخصيص هاهنا الى ما نفي عنه وتاويله ان نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه فكانه لم يفرق بين ما انا
قلت هذا وانا ما قلت هذا وسياتي الفرق بينهما اقول وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة اقول فان حمل كلامه
على الاشتراك المعنوي كما هو الظاهر فالفرق بينه وبين قوله هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد بان احدا
وصف على هذا القول واسم على قول الصحاح وباختلاف القدر المشترك الذي وضع اللفظ بازائه فيهما
وان حمل على الاشتراك اللفظي فالفرق واضح اقول لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي اقول فاذا كان
السلب الكلي صادقا كان السلب الجزئي صادقا وهو رفع الايجاب الكلي فصح ان الرؤية الواقعة على كل
احد منفية اقول ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص
اقول التفصيل هاهنا انا نقول ان كان النزاع في رؤية واقعة على شخص معين نحو زيد مثلا فيقال ما انا رايت زيدا فيكون
هناك من راى زيدا وهو ظاهر وان كان في رؤية واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رايت لا احد من الناس او ذكر
الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من تعلق الرؤية فحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح
ان يقال هاهنا ما انا رايت احدا لانه في قوة قولك ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك في افادة
نفي الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والنصوصية فيبقى عموم الرؤية
لكل واحد منها اضافيا على ان الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب منسوب الى واحد فلا يحتاج الى خطائه
في الفاعل الى نفيه عن كل واحد وان كان النزاع في رؤية واقعة على كل واحد فهناك عبارتان احديهما ان يقال
ما انا رايت كل احد والثانية ان يقال ما انا رايت احدا وهذا اخص من الاولى في افادتها المعنى المذكور
نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ما قررناه اقول وعندي ان قولهم نقض النفي الخ اقول قد تقدم

في رؤية

بهذا الكلام التوجيه الذي تصلب به آنفا وزادة كبير تلك القارورة اذ نقال ح لانه ان نفي الرؤية في قولك ما انا
رايت احدا عام لكل احد لان النفي يتوجه الى الفاعل وكونه فاعلا ولا تعلق له بالفعل والمفعول فيكون
الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة باحد فيلزم ان يكون هناك انسان قد راى احدا كانه
قيل ليس الذي راى احدا من الناس ولا محذور فيه اقول لا غير ومعنى لا غير اقول اورد في تفسيره معنى لا يكذب
انت كلمة لا غير وبين المراد بها الكتوم قصد التخصيص بها في عبارة المفتاح حيث قال فان انت هناك لتاكيد
المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غير لا لتاكيد الحكم فقد بين ان لا غير متعلق بالحكم بعدم الكذب اي
اسناده الى الضمير وفيه قصدا الا سهوا صحيحا لا مبنيا على النسيان حقيقة لا تاولا وهذا معنى دفع التجوز والسهو
والنسيان بالتاكيد وليس هناك حصر اصلا نعم ان جعل متعلق بعدم الكذب افاد تخصيصا لكنه بهذا المعنى
لا يصح وقوعه في تفسير لا يكذب انت فتامل والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو
او النسيان اقول والشارح العلامة الخ اقول وذلك انه ان قصد بما ذكر المعنى المتبادر منه فان لم يعرف فساده كان
سهوا على ما تقتضيه كلامه حيث قال فيكون سهوا ان لم يعرف وان عرف ونسي كان نسيانا وان قصد به معنى
آخر لازما لذلك المعنى كان تجوزا واعلم ان الشارح العلامة جعل الضمير في قوله بل اذا قلته ابتداء راجعا الى المثالين
بتاويل المذكور او المقول وجعل قوله غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان متعلقا بقوله صح ولهذا قال
في تقريره صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان والغفلة عن مرجع الضمير وهي المثال الاخير هي التي
اوقعته في هذه الورطة وقد تعرض لبيان حال انا سعيت في حاجتك في الابتداء وسكت عن بيان حال سعيت
في حاجتك لا في الابتداء كانه يزعم انه يعلم بالمقايسة الى حال انا سعيت في الابتداء الا ان لزوم رد الخطا في الفاعل
لافادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهرا اقول لا يقال التنكير انما يدل على النوعية اقول هذا الكلام يشعر
بان قائله يوهم ان التخصيص في قول المص ثم لا انه انتفا التخصيص بمعنى الحصر وليس كذلك بل اريد به ما يصحح
وقوع النكرة مبتدا فالاولى ان يجاب هكذا لانا نقول لما حصلت النوعية بالتهويل او غيره فقد يحصل
تخصيص المنكر وصح وقوعه مبتدا بدون تقدير التقديم وهو المطلوب ولو فرض ان المراد الحصر فهو ايضا حاصل
بدونه كما قررناه اقول لا انه امتناع ان يراد المهر شر لا خير اقول اذا قيل شر اهر ذا ناب تبادر منه كونه شرا بالقياس
اليه فلو قيل لا خير تبادر منه ايضا كونه خيرا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون مهرا له لان المهر هو صوت
الكلب عند تاذيه وعجزه عما يوذيه قال في الصحاح هو صوت دون نباحه من قلة صبره على البرد فلا يشك
فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بنقيضه وح يقبح الحصر وهو المعنى بامتناعه في فن البلاغة نعم لو اريد
كونهما شرا وخيرا في الجملة لجاز ذلك لاختلافهما بحسب الاضافة اقول احدهما القارية في التقوى الخ اقول ولا يخفى ما فيه

دفعه

وسكت عن بيان حال سعيت في حاجتك او سعيت في حاجتك خ

Copyright © King Saud University